علم علل الحديث

تعريفه وأهميّته وأئمّته وكتبه

تأليف

سيّد عبد الماجد الغوري

دار الشاكر
للطباعة والنشر والتوزيع
سلانجور - ماليزيا

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

علم علل الحديث

تعريفه وأهميّتُه وأئِمَّتُه وكتبُه

حقوق الطبع والتصوير محفوظة في ماليزيا

لـ "معهد دراسات الحديث الشريف" بسلانجور (ماليزيا)

الطبعة الأولى ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

Edisi Pertama 2019.

Hak cipta INSTITUT KAJIAN HADIS (INHAD), Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS).

علم عِلَل الحديث: تعريفه وأهميته وأئمته وكتبه

(*Ilmu 'Ilal Al-Hadith:* Pengajian Umum Berkaitan Takrif, Kepentingan, Tokoh dan Karyanya)

Oleh: Syed Abdul Majid Ghouri

ISBN 978 967 2027 812

Hak cipta terpelihara. Setiap bahagian daripada terbitan ini tidak boleh diterbitkan semula, disimpan untuk pengeluaran atau dipindahkan kepada bentuk lain, sama ada dengan cara elektronik, gambar, rakaman dan sebagainya, tanpa mendapat izin bertulis daripada Penerbit INHAD terlebih dahulu.

Diterbitkan di Malaysia oleh:

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

INSTITUT KAJIAN HADIS (INHAD)
KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43600, Bangi. Selangor. (Darul Ehsan). M A L A Y S I A.
Tel: 03 – 8911 7000 Ext: 6129/6130. Fax: 03 – 8926 6279

001141583-P
DARUL SYAKIR enterprise

DARUL SYAKIR ENTERPRISE
No.6 & 6A, Jalan 4/12A, Seksyen 4 Tambahan.
43650 Bandar Baru Bangi, Selangor. (Darul Ehsan). M A L A Y S I A.
Tel: 03-8922 1235. Mob: 0060 12 283 7109. Fax: 03-8926 5748

علم علل الحديث

تعريفُه وأهميّتُه وأئِمَّتُه وكتبُه

تأليف

سَيِّدْ عَبْدْ المَاجِدْ الغَوْرِيّ

INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE
معهد دراسات الحديث الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمةُ التصدير

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتم أنبيائه وأفضل مُرسَليه مُحَمَّد المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطيِّبين الطَّاهِرين، وأصحابِه الكِرام أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فإنَّ "عِلْم عِلَل الحديث" هو العِلْمُ الجليلُ الذي يَبحَث عن الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضَة من جِهَة قَدْحِها في الحديث النبوي، ويكشف أوهامَ الرُّوَاةِ الثِّقاتِ التي وقعت منهم في رواياتهم؛ لذلك يُعتبَر هذا العِلْمُ أجَلَّ علومِ الحديثِ فائدةً وأعظَمَها نفعاً؛ كذلك فهو أرفَعُها قَدْراً، وأسْمَاها مكانةً، وأشَدُّها صُعوبةً، وأكثَرُها غُموضاً، لذلك لم يَبرُز في هذا العِلْمِ عبر القرون إلاَّ القلائلُ من العلماء المتضلِّعين فيه مقارنةً بباقي علوم الحديث.

والثَّمَرَةُ الرئيسةُ لهذا العِلْمِ: حِفْظُ الحديثِ النبويِّ الشريفِ مِن أن يَدخُل على رُوَاتِه الخطأُ والوَهَمُ، وكَشْفُ ما يعتريهم، وبيانُ الدَّخِيْلِ فيها. وهذه – لا شَكَّ – مَزِيَّةٌ خاصَّةٌ لهذا العِلْمِ إذْ هو كالميزان لبيان الخطأِ من الصَّواب والصَّحيحِ من الْمُعْوَجِّ.

ولم يتكلَّم في تعريف هذا العِلْمِ أحدٌ من العلماء المتقدِّمين غيرُ الحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيِّ (من أئمَّة الحديث في القرن الثامن الهجري) في شرحه لكتاب "العِلَل الصغير" للإمام التِّرْمِذِيّ (صاحب السُّنَن)، ثم انْصَبَّتْ جهودُ بعضِ العلماء المعاصرين

على التأليف في هذا العِلْمِ، فظهر العديدُ من الكتب، إلاَّ أنَّ الكثير منها لا تُلائِم مستوى الطُّلاَّبِ المبتدئين في جامعات ماليزيا بسبب احتوائها على مسائل مُعَقَّدَةٍ في هذا العِلْم.

لذلك شعرنا بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى كتابٍ يسهِّل جميعَ تعريفاتِ مباحث ومسائل هذا العِلْمِ، وكذلك جميعَ ما ينبغي أن يُلِمَّ به الطُّلاَّبُ مِن معرفةٍ كافيةٍ عن أئمَّته وكتبه، فكلَّفْنا الأستاذَ الفاضلَ الدكتور سيد عبد الماجد الغَوْري بتأليف هذا الكتابِ الذي نتشرَّف بطباعته في "معهد دراسات الحديث الشريف" (إنهاد)؛ إذْ هو أوَّلُ ما أُلِّفَ في هذا الموضوعِ في بلاد أَرْخَبِيْل الْمَلاَيُو.

وقد تناول المؤلِّفُ في هذا الكتابِ التعريفَ بأَجَلِّ مسائل هذا العِلْمِ ومباحثه، وبيَّن أَهَمَّ القواعد التي تَكشِف العِلَل في الأحاديث. ثم تَرْجَمَ لأكابر أئمَّة هذا العِلْمِ مع ذِكْر ما لهم فيه من المكانة الرفيعة، وسَرْدِ ما لهم فيه من الكُتُب النافعة. ثم قام بتعريف أهَمِّ كتب عِلَل الحديث مع بيانِ ما لكلٍّ منها من الخصائص والْمَزايا. وبذلك قد حَوَى هذا الكتابُ جميعَ ما يحتاج إليه الطُّلاَّبُ وغيرُهم في معرفة هذا العِلْم في بداية عهدهم به.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يجزي الْمُؤَلِّفَ خيرَ الجزاءِ عمَّا بَذَله من الجهد والوقت في تأليف هذا الكتاب المفيد، كما نسأله تعالى أن يوفِّقنا جميعاً بخدمة حديث نبيِّه الحبيب، ورسوله الكريم عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

د. نور صالحة بنت محمد صالح

مديرة معهد دراسات الحديث الشريف (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية (كويس) بسلانجور في ماليزيا

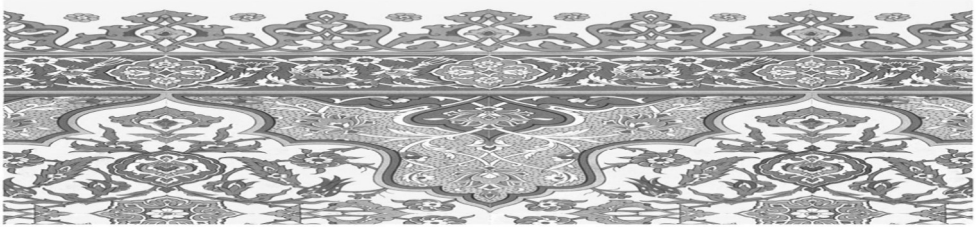

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة الكتاب

إنَّ الْحَمْدَ لله، نَحمَده ونَستعِينه ونَستغفِره، ونَعُوذ بالله من شُرورِ أَنْفُسنا ومِن سَيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْهُ فلا هاديَ له، وأَشْهَدُ أنْ لا إله إلاَّ الله وَحْدَه لا شَرِيْكَ له، وأَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أمَّا بعد! فإنَّ أصْدَقَ الحديثِ كتابُ الله، وأحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكلُّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلُّ ضلالةٍ في النَّار. والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد الأوَّلِيْن والآخِرين: مُحَمَّد بن عبد الله الأمين، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَةِ وأصحابِه الْبَرَرَةِ أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

وبعد: فإنَّ "علوم الحديث النبوي" أشرَفُ العلوم الإسلامية على الإطلاق بعد العِلْم بالقرآن الكريم الذي هو أَصْلُ الدِّيْنِ الحنيف ومَنْبَعُ الطريقِ المستقيمِ. أمَّا الحديثُ

فهو يلي القرآنَ مرتبةً، وبعضُه يَستقِلّ بالتشريع، وكثيرٌ منه شارحٌ له، ومُبَيِّنٌ لِمَا جاء فيه، قال اللهُ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وتندرج تحت "علومِ الحديث" علومٌ كثيرةٌ مِثل: "عِلْم مُصطَلَح الحديث"، و"عِلْم الرِّجال"، و"عِلْم الْجَرْح والتعديل"، و"عِلْم تخريج الحديث"، و"عِلْم دراسة الأسانيد" وغيرها، ومِن أهَمّ هذه العلومِ وأدَقِّها وأغمَضِها: "عِلْمُ عِلَل الحديث"، الذي يَبحَث في الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضة التي تَقدَح في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه مع أنَّ الظَّاهِر منه السَّلامةُ؛ لذلك يُعَدُّ هذا العِلْمُ أحدَ أجَلِّ علوم الحديث.

ومِن أَجْلَى وأهَمِّ فوائد هذا العِلْمِ: أنَّه يكوِّن عند الطُّلَّاب مَلَكَةً قويَّةً في الحديث النبوي، ويُعلِّمهم الدِّقّةَ في نَقْد الْمَرْوِيَّات، والبراعةَ في التَّعامُل مع مُصطَلَحات وعباراتِ أئمَّة الحديث ونُقَّادِه، كما أنه يُتِيح – أيضاً – للطُّلَّاب فرصةَ التطبيقِ العَمَلِيِّ لِمَا قرؤوه من قواعد علوم الحديث؛ فهذا العِلْمُ لهم مَيْدَانٌ عَمَلِيٌّ لذلك.

ورُغْمَ ذلك فقد ظَلَّ هذا العِلْمُ مُدَّةً طويلةً عديمَ العنايةِ به تدريساً في الجامعات الإسلامية، وتأليفاً فيه عند علماء الحديث الْمُعاصِرين، إذْ بدأ التَّوَجُّهُ إليه متأخّراً جدّاً، حيث شُرِعَ الآن يُدرَّس كمَادَّةٍ مستقلّةٍ في بعض جامعات البلاد الإسلامية والعربية.

أمَّا الجامعات الماليزية فقد ناشدتُ مِراراً بعضَ أقسامِها للكتاب والسُّنَّة بتدريس هذه الْمَادَّةِ إمَّا في السَّنَة الأخيرة من مرحلة اللَّيْسَانس، وإمَّا في الدِّراسات العليا في مرحلة الماجستير، فأخيراً حَظِيَتْ مُناشَدتي بالقَبُول والتَّرحيب، حيثُ قَرَّرَتْ بعضُ تلك الأقسامِ تدريسَ هذه الْمَادَّةِ ضِمْنَ مُقَرَّراتها الدِّراسية، وطَلَبَتْ مني أن أؤلِّف كتاباً في هذا العِلْمِ يعرِّف الطُّلَّابَ أهَمَّ مباحثه مع تَجنُّب المسائل الشَّائكة العويصة التي تلتوي عليهم فَهْماً واستيعاباً، فقمتُ – بعَوْن الله تعالى – بتأليف هذا الكتاب، ووزّعتُ محتوياتِه على خمسة أقسامٍ كالآتي:

القسم الأوّل: بمثابة مَدْخَلٍ تمهيديٍّ يعرِّف "عِلْمَ عِلَل الحديث" مِن أبرز جوانبه، مثل: أهميته بين علوم الحديث، وفوائد دراسته، ويتحدَّث عن صُعوبة التمكُّنِ منه وعن سبب ذلك، ثم يسلِّط الضوءَ على نشأته وتَطَوُّرِه.

القسم الثاني: يعرِّف "العِلَّةَ" تعريفاً مُوَسَّعاً من حيث اللُّغَة والاصطلاح، ثم يتكلَّم عن مَيادِين العِلَّةِ، ثم يذكر أهَمَّ أقسامِ العِلَّة القادِحَة وغيرِ القادِحَة من حيث وُقوعها في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه.

القسم الثالث: يعرِّف أسبابَ وُقُوعِ "العِلَّةِ" في الأحاديث، وأهَمَّ قَواعِد كَشْفِ "العِلَّة"، وقرائن إعلال الأحاديث، كُلُّ ذلك مع الأمثلة التوضيحية.

القسم الرابع: يُترجِم لأشهَرِ وأجَلِّ أئمَّةِ العِلَل عبر القرون الهجرية، مع إبراز مكانتِهم في هذا المجال، وذِكْرِ ما لهم فيه من المؤلَّفات القيّمة المميَّزة.

القسم الخامس: يعرِّف أهَمَّ أنواعِ كتبِ عِلَل الحديث، مثل: كتب السُّؤالاتِ، وكتبِ أصول إعلال الحديث، والكتبِ التي جُمِعَتْ فيها الأحاديثُ الْمُعَلَّةُ، وكتبِ الرِّواية التي تتعرَّض في ثناياها لبيان عِلَل الأحاديث، والكتبِ التي تتعرَّض لبيان العِلَل ضِمْنَ بُحوثها، والكتبِ التي تعرِّف عِلْمَ عِلَلِ الحديثِ.

وحاولتُ في هذه الأقسامِ أن أقدِّم – قَدْرَ الْمُسْتَطاعِ – تعريفاً جامعاً لهذا العِلْمِ الجليلِ من أهَمِّ جوانبه، وأرجو أن تكون هذه الْمُحاوَلةُ العِلميةُ مُوَفَّقَةً ومقبولةً عند الْمَعنِيِّيْن به أساتذةً وطُلَّاباً.

وفي خِتام هذه المقدّمةِ أرى من الواجب عليَّ أن أَنسب الفضلَ إلى أهله، فأتقدَّم بجزيل الشُّكْر وعظيمِ التَّقدير إلى العالِم الْجِهْبِذ، المفسِّر المحدِّث، أستاذي الجليل، صاحب الْخُلُق الكريم والسُّلوك القويم: الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر الْحَلَبِيّ، الذي حَبَّب إلَيَّ هذا العِلْمَ، إذْ سهَّل لي الكثيرَ من مسائله العويصة ومباحثه المعقَّدة، وأمَدَّني في التمكُّن منه بتوجيهاته القيّمة، وإرشاداته السَّديدة، أيامَ تَتَلْمُذي عليه بدِمَشْق الفَيْحَاء. فأسأل الله تعالى أن يُبارِك في عُمُر هذا الأستاذِ الشَّفُوقِ القُدْوَةِ، والشيخِ الْمُرشِد المربِّي، ويُمَتِّعنا بعلومه، وينفَعنا بآثاره، ويَجزِيه عن الحديث النبوي وطُلاَّبِه خيرَ ما يَجزِي به عبادَه الصَّالِحين.

كما لا يَسَعُني أيضاً إلاَّ أن أوجِّه الشُّكْرَ الجزيلَ للأستاذَين القديرَين: الدكتور سَعْد الدين منصور مُحَمَّد (من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) والدكتور مُحَمَّد فَوْزي بن مُحَمَّد أمين (من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية) على قيامهما بمراجعة هذا الكتابِ بتكليفٍ من ناشِره "معهد دراسات الحديث النبوي"، فجزاهما الله عن ذلك خيرَ الجزاءِ.

وأخيراً: أسأل الله تعالى أن يتقبَّل مِنِّي هذا الجهدَ الْمُقِلَّ المتواضعَ في خدمة حديثِ نبيِّه المصطفى عليه أفضَلُ الصَّلَواتِ وأزْكَى التَّسليم، وينفع به طُلاَّبَ العِلْم، ويجعله في ميزان حسناتي يومَ ألقاه، إنه سميعٌ مجيبُ الدُّعَاء، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

سِلاَنْجُوْر: ٤ رجب ١٤٤٠هـ
(الموافق: ١١ مارس ٢٠١٩م)

كتبه الْمُعْتَزُّ بالله تعالى
(أبو الحسن)
سَيِّد عَبْد الماجِد الغَوْرِيّ

القسم الأوَّل

مَدخَلٌ تمهيديٌّ

في تعريف"عِلْم عِلَل الحديثِ"

المبحث الأول: نبذةٌ عن "عِلْم عِلَل الحديث".

المبحث الثاني: أهميةُ "عِلْم عِلَل الحديث" وفوائدُ دراستِه.

المبحث الثالث: مكانةُ "عِلْم عِلَل الحديث" بين علوم الحديث

المبحث الرابع: صعوبةُ التمكُّن من "عِلْم عِلَل الحديث" وسببُ ذلك.

المبحث الخامس: نشأةُ "عِلْم عِلَل الحديث".

الْمَبْحَثُ الأوّلُ:

نبذةٌ عن "عِلْم عِلَل الحديث"

"عِلْمُ عِلَل الحديث" اسمٌ مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ يتكوَّن من ثلاث كلماتٍ، وهي: "العِلْمُ"، و"العِلَلُ"، و"الحديثُ"، وهذا تعريفُ كلٍّ منها على حِدَةٍ:

(أ) تعريفُ "العِلْم":

"العِلْمُ" جمعُه: "عُلوم"، وهو يُطلَق على: إدراك المسائل، وعلى المسائل، وعلى الْمَلَكَة الحاصلة من مُزاوَلتها[1].

وقال الحكماء: إنَّ العِلم "هو حصولُ صورةِ الشَّيء في العَقْلِ، والجهلُ نقيضُه"[2].

وقِيل: إنه الْمَلَكَةُ الرَّاسِخَةُ في النَّفْس الَّتي بها الإدراكُ، كما يُطلَق ويُراد به أيضاً: المسائل والقَواعِد المضبوطة ضَبْطاً خاصّاً، الَّتي تُذكَر في عِلْمٍ من العلوم[3].

(ب) تعريفُ "العِلَل":

في اللغة:

"العِلَلُ" جمعُ "عِلَّةٍ"، ومعناها: الْمَرَضُ. ويُقال لِمَن أَعَلَّه اللهُ بِمَرَضٍ: مُعَلٌّ وعَلِيْلٌ[4].

---

[1] انظر: "حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم": لمحمد بن علي أبي العرفان الصبان، ص: ٣٣.

[2] انظر: "كتاب التعريفات" للجرجاني، ص: ١٩٩، ٢٠٠.

[3] انظر: المرجع السابق، ص: ١٩٩، ٢٠٠.

[4] انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (١٠/٢٦٠، ٢٦١)، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي، ص: ١٠٣٥.

وفي الاصطلاح:

"العِلَّةُ" هي سببٌ غامِضٌ خَفِيٌّ يَقدَح في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظَّاهِرَ السَّلامةُ منه[١].

وسيأتي تعريفٌ لُغَوِيٌّ واصطلاحِيٌّ مُوَسَّعٌ عن "العِلَّة" في القسم الثاني.

(ج) تعريفُ "الحديث":

في اللغة:

"الحديثُ" جمعُه "أحاديث"، ومعناه: "القولُ"، و"الكلامُ"[٢].

وفي الاصطلاح:

أمَّا في اصطلاح المحدِّثين فهو: ما أُضِيْفَ إلى النبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وَصْفٍ خَلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ، أو سيرةٍ.

هذا التعريفُ للحديث عند بعض المحدِّثين. أمَّا عند أكثرهم فهو يَشمَل ما أُضِيْفَ أيضاً إلى الصَّحَابِيّ أو التَّابعيِّ[٣].

ولهذا اللَّفْظِ مترادفاتٌ مثل: "السُّنَّة"، و"الْخَبَر"، و"الأَثَر".

(د) تعريفُ "عِلْم عِلَل الحديث":

هو عِلْمٌ يَبحَث عن الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضَة من جِهَة قَدْحِها في الحديث، كوَصْلِ مُنقَطِعٍ، ورَفعْ موقوفٍ، وإدخالِ حديثٍ في حديثٍ، أو إلزاقِ سَنَدٍ بِمَتْنٍ، أو غير ذلك[٤] من الأمور التي تقع في أحاديث الرُّوَاةِ الثِّقَاتِ وغيرِهم، وَهَماً منهم.

---

[١] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٩٠، و"تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" للسيوطي: (١/٤٠٨).

[٢] انظر: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية" لأبي البقاء الكفوي، ص: ٣٧٠.

[٣] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ص: ٢٨.

[٤] انظر: "أصول الحديث" للدكتور عجاج الخطيب، ص: ٢٩١.

(هـ) موضوعُ "عِلْم عِلَل الحديث":

يفتِّش هذا العِلمُ عن العِلَّة في أحاديث الثِّقَات على الأَغْلَب. وتُوجَد العِلَّةُ في أحاديث الضُّعَفاء أيضاً، لكن قلَّما يَلتفِت إليها عندهم الأئمَّةُ النُّقَّادُ؛ لأنَّ أمرهم واضِحٌ بَيِّنٌ، قال الحاكِم أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٠٥هـ): "إنَّما يُعَلَّلُ الحديثُ من أَوْجُهٍ ليس للجَرْح فيها مَدْخَلٌ، فإنَّ حديثَ المجروحِ ساقِطٌ واهٍ. وعِلَّةُ الحديثِ يَكثُر في أحاديث الثِّقَات أن يحدِّثوا بحديثٍ له عِلَّةٌ، فيَخفَى عليهم عِلْمُه، فيصير الحديثُ معلولاً"[١].

ومِن هنا تظهر أهميةُ هذا العِلم وخُطُوْرَتُه، كما سأتحدَّث عن ذلك في المبحث اللاَّحِق.

[١] معرفة علوم الحديث: للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، ص: ١١٢، ١١٣.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي:

أهميةُ "عِلْم عِلَل الحديث" وفوائدُ دراسته

(أ) أهميةُ "عِلْم عِلَل الحديث":

تَظهَر أهميةُ هذا العِلْمِ وخُطُوْرَتُه من تعريف "العِلَّة" نفسِها، والذي كما سبق أنَّها سببٌ خَفِيٌّ قادِحٌ في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظَّاهِرَ السَّلامةُ منه. ولَمَّا كان هذا العِلمُ خَفِيّاً غامِضاً، كان إدراكُه مِن أصعب الأمور وأغمَضِها وأدَقِّها، ولما كانت العِلَّةُ تَكثُر في أحاديث الثِّقَات فيعتمد عامَّةُ النَّاظِرين على كَوْن الثِّقَةِ ثِقَةً، ويَقبَلون حديثَه تحسيناً للظَّنِّ به وبحديثه، فيُصَحِّحون الْمُعَلَّ. وفيه من الْخُطُوْرَة ما لا يُقادَر قَدْرُه، بحيث يُنسَب إلى النبيِّ ﷺ قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ أو شيءٌ آخَر مِمَّا لم يَثبُت عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[1].

ولأجل ذلك فقد قِيْلَ في وصف هذا العِلْم: بأنه أَغمَرُ علومِ الحديثِ وأعظَمُها وأدَقُّها وأعمَقُها، بإجماع جميعِ أئمَّةِ الحديثِ من المتقدِّمين والمتأخِّرين.

فلذلك لا يَحِقُّ لأحدٍ الخوضُ في هذا العِلم ما لم يكن مِن أهلِ الاختصاص الكامل فيه؛ لأنّه عميقٌ جِدّاً، ولهذا السَّبَبِ لم يَخُضْ غِمَارَه مِن العلماء السَّابقين إلاَّ

[1] انظر: "علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية" للدكتور وصي الله بن محمد عباس، ص: ٢٠.

القلائلُ[١] مِن أهل الْحِفْظ والإتقان، وذَوِي الْخِبْرَة والتَّثَبُّت، وأُوْلِي الفَهْم الثاقب والمعرفة الواسعة.

(ب) فوائدُ دراسة "عِلْم عِلَل الحديث":

ولدراسة هذا العِلْمِ فوائدُ متعدِّدةٌ ومتنوِّعةٌ، ومِن أبرزها:

١) أنَّه يَكْشِفُ في سَنَد الحديث ومَتْنِه القَوادِحَ الْخَفِيَّةَ، ويُمِيْطُ اللِّثامَ عن ضَعْف ما ظاهِرُه السَّلاَمَةُ أو القَبولُ.

٢) وأنَّه يَبْحَثُ عن أسباب العِلَّةِ وطُرُقِ الكَشْفِ عنها.

٣) وأنَّ دراستَه تُورِث طُلاَّبَ الحديثِ مَلَكَةً قويّةً وقُدْرَةً فائقةً على تمييز الأسانيد والمتون، ومعرفةِ الصَّحِيح من السَّقِيم منها.

٤) وأنَّه يكوِّن عند طُلاَّب الحديثِ مَلَكَةً حديثيةً، ويُعلِّمهم الدِّقَّةَ في النَّقْد، ويُمكِّنهم من التَّعَامُل مع ألفاظ ومُصطلَحات أئمَّة الحديثِ ونُقَّادِه.

٥) وأنَّه يُتِيْحُ للطُّلاَّب فرصةَ التطبيقِ العَمَلِيِّ لِمَا قرؤوه من قواعد علوم الحديث؛ إذْ هو لهم مَيْدَانٌ عَمَلِيٌّ لذلك، وهم يجدون في مصادر عِلَل الحديث كثيراً من القَوادِح الظَّاهرة والْخَفِيَّة، والْجَرْحِ الظَّاهرِ، وإذا جَمَعوا بين القواعد النظرية في كتب علوم الحديث، والتطبيقِ في كتب عِلَل الحديث؛ تتحقَّق لهم فائدةُ قراءتِهم السَّابِقَةِ لعِلْم الْمُصْطَلَح كاملةً. فلتَحَقُّقِ التطبيقات العملية للقواعد النظرية في عِلم مصطلح الحديث؛ لا بُدَّ للطُّلاَّب من دراسة هذا العِلم.

٦) وأنَّه يَشْحَذُ أذهانَ طُلاَّب الحديثِ، ويَصقُل مواهبَهم، إذْ يُنَمِّي فيهم موهبةَ الذَّكاءِ الْحَادِّ، وعُمْقَ النَّظَرِ والبحثَ العلميَّ، والدِّقَّةَ والتَّأنِّي في إصدار الأحكام، وعدمَ الاكتفاء بالظَّواهِر بل البحث ما وراءها.

---

[١] المدخل إلى فهم علم العلل: للدكتور حاتم بن عارف العوني، ص: ٤.

٧) وأنَّه يَدُلُّ على غاية عُمْقِ الأئمَّة المحدِّثين النُّقَّاد من المتقدِّمين والمتأخِّرين في منهجهم النَّقْدِيّ؛ فهم لم يكتفوا بدفع العِلَل الظَّاهرة في الأحاديث كنَفْي العَدالة أو الضَّبْط، أو عدم اتِّصالِ السَّنَد فحسب؛ بل إنَّهم غاصوا في العُمْق، وكشفوا عَمَّا وراء العِلَل الظَّاهرة من قوادِح خَفِيَّةٍ في صِحَّة الحديث[١].

[١] انظر: "لمحات موجزة في أصول علل الحديث" للدكتور نور الدين عِتْر، ص: ١٦، ١٧، و"علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي" للدكتور أحمد معبد عبد الكريم والدكتور محمد نصر الدسوقي اللبان، ص: ٧٣.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ:

مكانةُ "عِلم عِلَل الحديث" بين علوم الحديث

يَحْظَى "عِلْمُ عِلَل الحديث" بأهميةٍ خاصّةٍ ومكانةٍ متميّزةٍ عند المحدِّثين، ولم يَحْظَ بمثلهما عندهم أيُّ عِلْمٍ آخَر من علوم الحديث، كما يتبيَّن ذلك مِمَّا يأتي:

١) إنَّ هذا العِلْمَ رأسُ علومِ الحديث وأشرَفُها، كما يظهر ذلك من أقوال أئمَّة الحديث الآتية:

- قال الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت٤٠٥هـ): "فإنَّ معرفة عِلَل الحديثِ من أجَلِّ هذه العلوم"[١].
- وقال الحافظُ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): "فإنَّ معرفة العِلَلِ أَجَلُّ أنواعِ علم الحديث"[٢].
- وقال الحافظُ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِيّ (ت٦٤٣هـ): "اعلَمْ أنَّ معرفة عِلَل الحديث من أجَلِّ علومِ الحديث وأدَقِّها وأشرَفِها"[٣].

٢) إنَّ هذا العِلْمَ أدَقُّ علوم الحديث وأَغمَضُها وأَوْعَرُها مَسْلَكاً، قال الحافظُ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاَنِيّ (ت٨٥٢هـ): "وهذا الفَنُّ أغمَضُ أنواعِ الحديث وأدَقُّها

---

[١] معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٩.

[٢] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢/٢٩٤).

[٣] علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٩٠.

مَسْلَكاً"[١]؛ وذلك لِما في هذا العِلْم من دِقَّة الْمَباحِث وخفائها؛ ما تجعل له ميزةً خاصَّةً بخلاف غيره من العلوم التي تكفي فيها الملاحظةُ العابرةُ الظَّاهِرةُ، ومن جِهَةٍ أخرى فهي تُضاعِف من جهود المحدِّث، وتجعل مُهِمَّتَه في الكَشْف عن عِلَل الحديث في غاية الصُّعوبة والعُسْر، وتَستوجِبُ منه دِقَّةَ الْمُلاحَظةِ، ورَهَافةَ الْحِسِّ، وشِدَّةَ الانتباهِ، وتَتَبُّعاً تامّاً للرِّوايات والطُّرُق، وتَفحُّصَ الرُّوَاةِ، واطِّلاعاً شاملاً على مراتبهم وأحوالهم[٢].

٣) إنَّ هذا العِلْمَ أوحَدُ علومِ الحديث، الذي لا يتكلَّم فيه إلاَّ الأئمَّةُ الْجَهَابذَةُ لهذا الفَنِّ، والْمُبَرِّزون في الْحِفْظ والنَّقْد، الذين أفنوا أعمارَهم في دراسة المتون والأسانيد، وتَتَبُّعِ طُرُق الحديث، وتمييزِ مَراتِب رُوَاتِه، والتَّفحُّصِ عن أحوالهم وظروفهم، ومعرفةِ مستوى ضَبْطِهم وحِفْظِهم، وكيفيّةِ تلقِّيهم وسَماعهم لمروِيَّاتهم، وقِلَّةِ وكثرةِ مُلازَمتهم لشيوخهم، ومُمارستِهم لحديثهم؛ مِمَّا كَوَّن لديهم حاسَّةً خاصَّةً في نَقْد الأحاديث، وهيئةً نفسانيةً لا يُعبَّر عنها بعبارةٍ[٣].

٤) إنَّه عِلْمٌ لا يُمكِن للمحدِّثِ التَّفَوُّقُ والبَراعةُ فيه إلاَّ بعد أنْ يُتقِن في سائر علوم الحديث إتقاناً تامّاً؛ فلأنَّ سائر علوم الحديث مع كلِّ جزئياته داخلةٌ في عِلم العِلَل، وخادمةٌ ومُكمِلةٌ له[٤].

٥) إنَّ هذا العِلْمَ هو صاحِبُ الكلمة النهائية والأخيرة في قَبول الحديثِ ورَدِّه، فإذا كان مدارُ علومِ الحديث جميعاً وغايتُها وهدفُها: تمييزَ الأحاديث المقبولة من المردودة، وسائرُ علومِه خادمةً لهذا الهدف، ومُوصِلةً إليه كعِلم الْجَرْح

---

[١] النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦٤٨/٢)

[٢] العلة وأجناسها عند المحدِّثين: للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحو، ص: ٩٧.

[٣] المرجع السابق، ص: ٩٨.

[٤] انظر: "العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي" للدكتور همام سعيد، ص: ١٢٣.

والتعديل، وأنواعِ الحديث المقبول والمردود، وعلم الْمُتَّفِق والْمُفْتَرِق والْمُؤْتَلِف والْمُخْتَلِف، وكيفةِ التَّحَمُّل وغيرها، فإنَّ "عِلْمِ العِلَل" تبقى له الكلمةُ الأخيرةٌ والقولُ الفيصلُ في قبول الحديث ورَدِّه دُوْنَ سائر علوم الحديث[١].

٦) لا يَسلَم مِن نَقْد عالِم العِلَل حتى كبارُ الْحُفَّاظ المعروفِين بالتثبُّت والضَّبْط والإتقان، بخلاف أغلب علوم الحديث. فلا يكفي عند عالِم العِلَل أن يكون راويُ الحديثِ ثِقَةً حافظاً فقط؛ بل ولا في أعلى درجات التثبُّتِ والإتقانِ حتى يُحكَم لحديثه بالصِّحَّة؛ بل لا بُدَّ من أن تَسلَم روايتُه من الوَهَم والغَلَطِ الذي لا يَنفَكُّ عنه راوٍ من رُوَاة الحديثِ. فلقد أَوْهَمَ كبارَ أئمَّةِ الحديث وجِبَالَ الْحِفْظ أمثالُ: أحمد بن حَنْبَل (ت٢٤١هـ)، ومُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيّ (ت٢٥٦هـ)، وأبي زُرْعَة الرَّازي (ت٢٦٤هـ)، وأبي حاتِم الرَّازي (ت٢٧٧هـ)، وغيرِهم من أرباب هذا الفَنِّ وحُذَّاقه.

٧) إنَّ هذا العِلْمَ يَعتمِد على الْمُمارَسة العِلمية، والتَّجْرِبَةِ الطويلةِ، والْخِبْرَةِ العميقةِ في البحث عن الأسانيد، والفَحْصِ عن أحوال رُوَاتِها، وكذلك في التحقيق والتدقيق في متون الأحاديث والآثار، بخلاف العلوم الأخرى في الحديث، التي تعتمد على قواعد نظريةٍ مُقَرَّرةٍ مُطَّرِدَةٍ[٢].

---

[١] العلة وأجناسها عند المحدِّثين: للباحو، ص: ١٠٠.

[٢] انظر: المرجع السابق، ص: ١٠٤.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ:

صُعُوْبَةُ التَّمَكُّنِ مِن "عِلْم عِلَل الحديثِ" وسَبَبُ ذلك

يُعتبَر هذا العِلْمُ مِن أغْمَض أنواع علوم الحديثِ وأدَقِّها لأسبابٍ قد سبق ذِكْرُها في المبحث السابق، قال الإمامُ عبد الرحمن بن مهدي البَصْرِيّ (ت١٩٨هـ): "معرفةُ عِلَلِ الحديثِ إلهامٌ، فلو قلتَ للعالِم بعِلَل الحديث: مِن أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حُجَّةٌ، وكم من شخصٍ لا يهتدي لذلك"[1]، وقال رحمه الله تعالى: "إنكارُنا الحديثَ عند الْجُهَّالِ كِهَانَةٌ"[2].

وقد يُشعَر من هذين القولَيْن – وكذلك مِمَّا يُشْبِهُهما من أقوال بعضِ الأئمَّة النُّقَّاد – بأنَّ هذا العِلْمَ ضربٌ من الإلهام، ونوعٌ من الكِهَانة، وأنَّ فيه أمراً غَيْبِيّاً لا يَعتمِد على أسبابٍ علميةٍ، ولا يَستنِد أصحابُه إلى قواعد عِلميةٍ وحُجَجٍ يقينيةٍ في النَّقْد.

مع أنَّ الأمر في واقعه ليس كذلك، فإنَّ كُلَّ مَن تَأمَّل في نَقْد أئمَّةِ هذا العِلم وإعلالِهم للأحاديث؛ يُلاحِظ أنَّهم يَستندون في كلِّ ذلك على مبادئ مُقَرَّرةٍ، وقواعد مُسَطَّرةٍ، وقد لا يَظهَر ذلك لغير الْمُتَمَكِّن مِن هذا العِلم.

---

[1] معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٢، ١١٣، وانظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (٤٧٠/١).

[2] علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٣٨٩/١)، وانظر: "جامع العلوم والحكم" لابن رجب، ص: ٤٨٤.

أمَّا ما نُقِلَ عن الإمام ابن مَهْدِي من أقواله في بيان أهمية هذا العِلم: أنَّ "معرفة عِلَلِ الحديثِ إلهامٌ"[١]، و"إنكارنا الحديثَ عند الْجُهَّالِ كِهَانَةٌ"[٢]، فهناك فهمٌ خاطئٌ في فهم هذه الأقوال مِن بعض النَّاس، وذلك إمَّا بسبب جَهْلِهم بهذا العِلم، وإمَّا بسبب جَهْلِهم بمعنى لَفْظَي "الإلهام" والكِهَانَة" عند إطلاقهما على معرفة عِلم الحديث عُموماً، أو على عِلم العِلَل خصوصاً؛ ولذلك أرى من الضَّروري بيانَ معنى كلٍّ منهما فيما يأتي:

١) "الإلهامُ": قال في تعريفه أبو البَقَاء الكَفَوِيّ (ت١٠٤٩هـ): بأنه: "اسمٌ لِمَا يَهجُس في القَلْب مِن الْخَواطِر بخلق الله في قلب العاقِل، فينتبه بذلك، ويَتفطَّن، فيَفهَم المعنى بأسرع ما يُمكِن، ولذلك يُقال: فلانٌ مُلْهَمٌ، إذا كان يَعرِف بمزيد فِطْنَتِه وذكائِه ما لا يُشاهِده"[٣].

وبذلك يكون معنى كلمة "الإلهام" عند المحدِّثين: أنه مَلَكَةٌ عقليةٌ، وفَهْمٌ دقيقٌ، يُودِعه اللهُ تعالى فيمَن عُرِفَ مع عدالة الدِّين، برجاحة العَقْل، وطُوْلِ الْمُمَارَسة، وكثرةِ الاعتناء بمسائل عِلْم الحديث ودقائقه، ولا سِيّما "عِلْم عِلَل الحديث"[٤].

٢) أمَّا "الكِهَانَةُ" فهي تُطلَق في اللُّغَة على معانٍ عِدَّةٍ، وفي مقدّمتها: الإخبارُ بالغَيْب، ويُطلَق "الكاهِنُ" على كلِّ مَن يَتعاطَى عِلْماً دقيقاً[٥].

والدليلُ على أنَّ هذا العِلْمَ ليس من عِلْم الغَيْب أو الكِهَانة، قولُ الإمام أبي حاتِم مُحَمَّد بن إدريس الرَّازي (ت٢٧٧هـ) لرجلٍ ناقشه في أحكامه على الحديث،

---

[١] سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٢٠٣/٩).

[٢] المرجع السابق: (٢٠٣/٩).

[٣] انظر: "الكليات" لأبي البقاء الكفوي، ص: ١٧٣.

[٤] علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي: للدكتور أحمد معبد، ص: ٧٦.

[٥] انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (١٢٨/١٣).

فمِمَّا قال له الرجل: "تَدَّعِي الغَيْبَ؟! فقال له أبو حاتِم: ما هذا ادِّعاءُ غَيْبٍ. قال الرجل: فما الدَّلِيلُ على ما تقول؟! فقال له أبو حاتِم: سَلْ عمَّا قلتُ مَن يُحسِن مثلَ ما أُحسِن، فإن اتَّفقنا؛ علمتَ أنَّا لم نُجازِف، و لم نَقُلْه إلاَّ بفهمٍ"[1].

فنَفَى أبو حاتِم عن عِلْمه بالأحكام على الأحاديث أن تكون من عِلم الغَيْب أو الكِهَانة، وقرَّر أنَّها بالفَهْم لأسباب القَبول والرَّدِّ التي اتّفق عليها أئمَّةُ النُّقَّاد.

فخُلاصة ما سَبَق: أنَّ هذا العِلْمَ ليس كِهَانةً ولا إلهاماً، وإنَّما هو علْمٌ يَرزُقه اللهُ تبارك وتعالى: مَن اعتنى بمُذاكَرة الحديث النبويّ وحِفْظِه، ومُلازَمةِ أهله، والاطِّلاعِ الواسعِ على طُرُق الحديثِ وأسانيده، ومعرفةِ مصطلحاتِ علماء الحديث بالْجُمْلَة، والإلمامِ الجيّد بمناهج أئمَّةِ العِلَل وطرائقهم في هذا الفَنِّ، والْمُداوَمةِ على قراءة كتب العِلَل مع جَوْدَة الفَهْمِ، ودِقّةٍ في النَّظر، وحِفْظِ الرِّجالِ الذين تَدُوْرُ عليهم الأسانيدُ، ومراتبِ الرُّوَاة وطبقاتهم، وطُرُقِ وقرائن الترجيح والجمع؛ فمَن ثابَرَ على ذلك كلِّه، فليس من الْمُسْتَبْعَد أن تَحصُل له مَلَكَةٌ في هذا العِلم، ومقدرةٌ على إعلال الحديث ونَقْدِ المرويَّات سَنَداً ومَتْناً.

[1] تقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي: (١/٣٥٠).

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ:

نشأةُ "عِلْم عِلَل الحديث"

يُعتبَر "عِلْمُ عِلَل الحديثِ" أوَّلَ عِلْمٍ من علوم الحديث نشأ في الإسلام في عهد الصَّحَابة ﷺ الأوَّل، وكان عصرُهم عصرَ العَدَالةِ، و لم تكن ثَمَّة سِلْسلةُ إسنادٍ، فلذلك لم تكن هناكَ حاجةٌ لنَقْدٍ إلاَّ للتثبُّتِ من صِحَّة نقل العَدْل الضَّابط الذي هو الصَّحَابيُّ هنا؛ فلأنَّ الكَذِبَ كان أَبْعَدَ شيءٍ عن الصَّحَابة ﷺ في هذا العصر، وما كان معروفاً في مجتمعهم، أمَّا الخطأُ والغَلَطُ فهما أيضاً كانا قَلِيْلَي الوقوعِ في رواياتهم لِشدَّة حَيْطَتِهم وحَذْرِهم من كلِّ غَلَطٍ أو خطأٍ يقع فيها، كيف لا وهم قد سمعوا الرسولَ ﷺ يقول: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّيْ بِحَدِيْثٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِيْنَ»[1]، وسمعوا ما قاله صحابيُّه الجليل عُمَرُ بن الْخَطَّاب ﷺ: "بحسب الْمَرْءِ مِن الكَذِبِ أن يحدِّث بكلِّ ما سَمِعَ"[2]، ما دفعهم إلى التحفُّظ البالغ والْحِيْطَةِ التَّامَّةِ في نقل الحديث وروايته.

و لم يزل الصَّحَابةُ ﷺ على هذه السِّيرة النَّزيهة الرفيعة، إلاَّ أنَّهم في عهد خِلافة عثمان بن عَفَّان ﷺ جَرَّبُوا نوعاً جديداً من الناس مِمَّن دخلوا في الإسلام، فكانوا لا يَتَحَفَّظُون في أحاديث الرسول ﷺ كما كان يَتَحَفَّظُ الصَّحابةُ ﷺ، ولا يَحتاطُون في نقل الرِّوايات وأداء المعاني كما كان يَحتاطُ الصَّحابةُ ﷺ، فتَغيَّرت نظرةُ

---

[1] أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب: ما جاء في تعظيم الكتاب، برقم: (٢٦٦٢).

[2] انظر: مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ٨.

الصَّحابةِ ﷺ إلى أمثال هؤلاء المسلِمين الْجُدُدِ، ولم تَبْقَ الثِّقَةُ بالْمُسْلِم لأنه مُسْلِمٌ وكَفَى، بل لا بُدَّ أن يُعْرَفَ دينُه وتَقْوَاه وورَعُه، قال عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما: "إنَّا كُنَّا نحدِّث عن رسول الله ﷺ إذْ لم يَكُنْ يُكْذَب عليه، فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَ والذَّلُوْلَ؛ تركنا الحديثَ عنه"[١]، وقال أيضاً: "إنَّا كُنَّا مرَّةً إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسولُ الله ﷺ: ابْتَدَرَتْه أبصارُنا، وأصْغَيْنا إليه بآذاننا، فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَةَ والذَّلُوْلَ؛ لم نَأخُذ من الناس إلاَّ ما نَعرِف"[٢].

وقد ظَهَر ذلك في عهد الصَّحَابة ﷺ وكانوا قد سمعوا من رسول الله ﷺ ما يُشير إلى هذه الفِتَن، فعن أبي هُرَيْرَة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سَيَكُوْنُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُوْنَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوْا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ»[٣]، وفي روايةٍ أخرى: «لا يُضِلُّوْنَكُمْ وَلاَ يَفْتِنُوْنَكُمْ»[٤].

ولقد كان آخِرُ عهدِ خلافة عثمان بن عَفَّان ﷺ عهدَ الفِتَن والثَّورات، وبرزت فيه الدعوةُ الشِّيْعِيَّةُ تحت سِتَارٍ من مُطالَبة الحقوق المشروعة، وكان مَن تَولَّى كِبْرَها من العناصر الفارسية والمجوسيَّة؛ التي كانت تريد الثَّأْرَ من الإسلام الذي قد أَذْهَبَ سلطانَهم، وأطاح بعُروشهم. كما كانت هناك جماعةٌ من الغَوْغائِيِّين تسعى وراء الْمَصَالِح والْمَنَافِع، وآخَرُون أغرارٌ مَخْدُوعون، ولم يكن يمكن التلبيسُ على الناس إلاَّ عن طريق الأحاديث ووَضْعِها. وكانت الزيادةُ والإلحاقُ، والتحريفُ والتدنيسُ في النصوص عند هؤلاء هَيِّناً؛ إذ كان يُحَقِّق أغراضَهم التافهةَ وأهدافَهم السياسيةَ، فبدؤوا يَدخُلون من هذا الباب، ويَكذِبون ويُزوِّرون على رسول الله ﷺ ما

---

[١] انظر: مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ٩.

[٢] المصدر السابق، ص: ١٠.

[٣] المصدر السابق، ص: ٩.

[٤] المصدر السابق، ص: ٩.

شاءت لهم أهواؤهم ومَطامِعُهم، وكانوا يتظاهرون بِحُبِّ عليّ بن أبي طالبٍ ﷺ، ويَتّخِذونه سِتاراً لكلّ تلفيقٍ ودسٍّ وتزويرٍ في نصوص الأحاديث النبوية[١].

ولقد حذَّر عنهم علماءُ الإسلامِ وأئمّةُ الدِّينِ أشَدَّ تحذيرٍ، ولَمّا سُئل الإمامُ مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) عن الشِّيْعَة الرَّافِضَة فقال: "لا تَرْوِ عنهم فإنَّهم يكذِّبون"[٢].

وقال القاضي شَرِيك بن عبد الله النَّخْعِيّ (ت١٧٧هـ) – وكان معروفاً بالتَّشَيُّع مع الاعتدال فيه –: "احْمِلْ عن كلِّ مَن لقيتَ إلاَّ الرَّافِضَة، فإنَّهم يضعون الحديثَ ويتَّخذونه دِيناً"[٣]. وقال الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافعي (ت٢٠٤هـ): "لم أَرَ في أهل الأهواء أشهد بالزُّوْر من الرَّافِضة"[٤]. وعن أبي بَكْر بن عَيَّاشٍ الْكُوْفِيِّ (ت١٩٣هـ) قال: سمعتُ الْمُغِيْرَةَ يقول: "لم يكن يُصَدَّقُ على عليٍّ في الحديث عنه إلاَّ مِنْ أصحاب عبد الله بن مسعود"[٥].

لذلك بدأ بعضُ الصحابة والتابعين ﷺ يُحَذِّرون أَشَدَّ التحذيرِ من رواية الأحاديث إلاَّ بعد فَحْصٍ وتفتيشٍ، ويُحَذِّرون الناسَ من أصحاب الفِتَنِ والبِدَعِ الْمُحْدَثةِ في الإسلام، كما يَدُلُّ على ذلك قولُ الإمام مُحَمَّد بن سِيْرين (ت١١٠هـ): "إنَّ هذا العِلْمَ دِيْنٌ، فانْظُرُوْا عمَّن تَأخُذون دِيْنَكم"[٦]، وقولُه أيضاً: "لم يكونوا يَسألُون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنةُ قالوا: سَمُّوْا لنا رجالَكم، فيُنظَر إلى أهل السُّنَّةِ فيُؤْخَذ حديثُهم، ويُنظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤْخَذ حديثُهم"[٧].

---

[١] انظر: مقدمة الشيخ سلمان الحسيني الندوي لـ: "مقدمة في أصول الحديث" للدهلوي: ص: ١٤، ١٦.

[٢] منهاج السنة: لابن تيمية: (١٣/١).

[٣] تدريب الراوي: للسيوطي: (٣٢٧/١).

[٤] الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي: ص: ١٦٦.

[٥] انظر: مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ١٠.

[٦] مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ١٠.

[٧] المصدر السابق، ص: ١٠، ١١.

الأخطاء التي ظهرت في نَقْل الحديث وروايتِه بعد الصَّحابة ﷺ:

وبعد مُضِيِّ عهد الصَّحابةِ ﷺ قد ظهرت في التابعين أخطاءٌ في رِواية الحديث لم تكن موجودةً عند الصَّحابة ﷺ، ومن تلك الأخطاء:

١) التَّصْحِيفُ: هو تحويلُ الكلمةِ في الحديث من الهيئة المتعارَفة، إلى غيرها[١].

٢) الاخْتِلاطُ: هو روايةُ الثِّقَةِ الَّذي طَرَأَ عليه اختلالٌ طارئٌ يَفسُدُ بسببه عَقْلُه[٢].

٣) التَّدلِيسُ: هو إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد، وتحسينٌ لظاهِرِه[٣]؛ أي: التمويهُ في إسناد الحديثِ، أو رُوَاتِه[٤].

٤) قَلْبُ الرَّاوِي: هو أن يقرأ الرَّاوي أو يَكتُب فيَنْزِل في الإسناد، ويجعل مَتْنَ إسنادٍ لإسنادٍ آخَر.

وغيرها من الأخطاء التي لم تقع في روايات الصَّحَابة ﷺ[٥].

لذلك زادت الْحِيْطَةُ في رواية الحديث في عصر التابعين وأتباعهم، وكَثُرَ النَّقْدُ للأخبارِ والتمييزُ للرِّوايات، فنشأ "عِلْمُ عِلَل الحديث"، وأوَّلُ مَن اشتهر في الكلام في نَقْد الحديث: الإمامُ مُحَمَّد بن سِيْرين البَصْرِيّ (ت١١٠هـ)، ثم خَلَفه الإمامُ أَيُّوْبُ بن أبي تَمِيْمَة السِّخْتِيَانِيّ البَصْرِيّ (ت١٣١هـ)، وأَخَذَ ذلك عنه: الإمامُ شُعْبَة ابن الْحَجَّاج البَصْرِيّ (ت١٦٠هـ)، وأخذ عنه: الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان البَصْرِيّ (ت١٩٨هـ)، والإمامُ عبد الرَّحْمن بن مَهْدِي البَصْرِيّ (ت١٩٨هـ)، وأَخَذ عنهما: الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ البَصْرِيّ (ت٢٣٤هـ)، والإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن البَغْدَادِيّ (ت٢٣٣هـ)، والإمامُ أحمد بن حَنْبَل البَغْدَادِيّ (ت٢٤١هـ)، وأَخَذَ عنهم: الإمامُ

---

[١] انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور نور الدين عتر، ص: ٤٤٤.

[٢] انظر تعريفَه الموسَّع في القسم الثالث، في مبحثٍ مختصٍّ بأسباب وقوع "العِلَّة" في الأحاديث.

[٣] تيسير مصطلح الحديث: للدكتور محمود الطحان، ص: ٧٩.

[٤] أصول الجرح والتعديل: للدكتور نور الدين عتر، ص:١٢٠.

[٥] المدخل إلى فهم علم ا لعلل: للعوني، ص: ٢٧.

مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيّ (ت٢٥٦هـ)، والإمامُ أبو زُرْعَة عُبَيْد الله بن عبد الكريم الرَّازي (ت٢٦٤هـ)، والإمامُ أبو داود سليمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَانِيّ (ت٢٧٥هـ)، والإمامُ أبو حاتِم مُحَمَّد بن إدريس الرَّازي (ت٢٧٧هـ).

وجاء بعد هؤلاء جماعةٌ مِن الأئمَّة كان لهم اعتناءٌ كبيرٌ بهذا العِلم أمثال: الإمام أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِيّ (ت٣٠٣هـ)، والإمام أبي جعفر مُحَمَّد بن عَمْرو العُقَيْلِيّ (ت٣٢٢هـ)، والإمام أبي أحمد عبد الله بن عَدِيّ الْجُرْجَانِي (ت٣٦٥هـ)، والإمام عليّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ (ت٣٨٥هـ).

وقَلَّ مَن جاء بعدهم مَن بَرَع في هذا العِلم، حتى قال الحافظُ ابن الْجَوزِيّ (ت٥٩٧هـ) في مقدِّمة كتابه "الموضوعات": "قَلَّ مَن يَفهَم هذا بل عُدِمَ"[١].

ثُمَّ استمرَّت الجهودُ ونَمَتْ، وتَشَعَّبَتِ البحوثُ في إعلال الأحاديث وتَوَسَّعَتْ، حتى كان القرنُ الثالثُ الهجريُّ عصرَ التدوينِ، فكان التدوينُ في عِلَل الحديث مِن أوّل ما عُنِيَ به الأئمَّةُ، كما يُعرَف مِن إحصاء ما ذُكِرَ من ذلك.

وهكذا ظَهَر "عِلْمُ عِلَل الحديث" في حَيِّز الوجود للكَشْف عن الأسباب الْخَفِيَّة القادِحة في صِحَّة الحديث وأحكامِها، والذي جَعَله الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث في كتابه "معرفة علوم الحديث"[٢]، وقال: "وهو عِلْمٌ برأسه غيرُ الصَّحيح والسَّقيم والْجَرْح والتعديل"[٣].

ولما كان البحثُ في هذا العِلْم يكتنفه الغموضُ؛ كان أجَلَّ مَعارِف المحدِّثين وأعلاها شَرَفاً، تَظْهَرُ فيهِ عَظَمَتُهم، وعظمةُ نهجِهم النقديّ الذي يَبْلُغ الأعماقَ

---

[١] كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: لابن الجوزي، ص: ١٤٥.

[٢] وسَمَّاه: "معرفة علل الحديث"، وهو النوع السابع والعشرون من أنواع علوم الحديث، في كتابه "معرفة علوم الحديث"، انظر: صفحة: ١٢.

[٣] معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٢.

السحيقةَ؛ ليستخرج ما فيها من آفةٍ تضعِّف الحديثَ، وتُزِيل عن حقيقة الضَّعْفِ قِشْرَةَ الصِّحَّةِ الظاهرةِ التي تَسْتُرُه[١].

[١] منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور عتر، ص: ٤٤٧.

القسم الثاني

تعريفُ "العِلَّةِ" ومَيادِينها وأقسامها

المبحث الأوّل: تعريفُ "العِلَّةِ" والعلاقةُ بين معانيها اللُّغَوِيَّة ومعناها الاصطلاحيِّ.

المبحث الثَّاني: مَيادِينُ "العِلَّة".

المبحث الثَّالث: أقسامُ "العِلَّة" القادِحَة وغير القادِحَة.

الْمَبْحَثُ الأوّلُ:

تعريفُ "العِلَّةِ"

(أ) تعريفُ "العِلَّة" لُغَةً واصطلاحاً:

أوّلاً: "العِلَّةُ" في اللُّغَة:

"العِلَّةُ": لفظٌ مُفْرَدٌ يُجمَع على "عِلَلٍ".

معاني "العِلَّة":

تُطلَق "العِلَّةُ" في اللغة على معانٍ عِدَّةٍ، منها كالآتي:

الأوّل: بمعنى: "الْمَرَضِ":

ما يَحِلُّ بالْمَحِلّ، فيَتغيَّر به من حالٍ إلى حالٍ، ومنه سُمِّيَ الْمَرَضُ: عِلَّةً؛ لأنَّه بحُلُوله يتغيَّر الحالُ من القُوَّة إلى الضَّعْف، ويُقال لِمَن أعلَّه اللهُ بمَرَضٍ: "مُعَلٌّ" و"عَلِيْلٌ" و"مُعْتَلٌّ"[1].

الثاني: بمعنى: "السَّقْيَة الثانية":

أو: الشَّرْبَة الثانية، أو الشُّرْب بعد الشُّرْبِ تِباعاً، يُقال: "عَلَلٌ بعد نَهَلٍ"، و"عَلَّه بالشَّرَاب"؛ أي: سَقَاه السَّقْيَةَ الثانيةَ[2].

---

[1] لسان العرب: لابن منظور: (٤٧١/١١).

[2] المرجع السابق: (٤٧١/١١).

الثالث: بمعنى: "حَدَثٍ" يَشغُل صاحبَه عن وَجْهه، أو بمعنى "عائقٍ" يَعُوْقُه:

تُطلَق "العِلَّةُ" على حديثٍ يَشغَل صاحبَه عن وَجْهِه أو حاجتِه، أو على عائقٍ يَعُوْقُه عن القِيام بعَمَلٍ أو فِعْلٍ، كأنَّ تلك العِلَّةَ صارت شُغْلاً ثانياً مَنَعه عن شُغْلِه الأوّل[١].

يُقال: "فلانٌ عَلَّل فلاناً بالطَّعَام"، و"حديثُ فلانٍ عَلَّل فلاناً"؛ إذا شَغَله بهما.

ويُقال: "فلانٌ تَعَلَّلَ بشيءٍ"؛ أي: تَلَهَّى به[٢].

الرابع: بمعنى: "السَّبَب":

يُقال: "هذا عِلَّةٌ لهذا"؛ أي: سَبَبٌ له، و"هذه عِلَّتُه"؛ أي: سَبَبُه[٣].

ثانياً: العِلَّةُ في الاصطلاح:

تَعَدَّدَتْ تعاريفُ علماء الحديث للعِلَّة، إلاَّ أنَّ أكثر هذه التعاريف تكاد تَتّفِقُ على أنَّ "العِلَّة" في اصطلاحهم عبارةٌ عن: سببٍ غامضٍ خَفِيٍّ يَقدَحُ في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظاهِرَ منه السَّلامةُ[٤].

شرحُ التعريف:

١) "السَّبَبُ" جمعُه: أسبابٌ، ومعناه: الْحَبْلُ، وهو ما يُتوصَّل به إلى الاستعلاء، ثم اسْتُعِيْرَ هذا اللَّفْظُ لكلِّ شيءٍ يُتوصَّل به إلى أمرٍ من الأمور، فقِيْلَ: "هذا سببُ هذا"، و"هذا مُسَبَّبٌ عن هذا"[٥].

٢) و"غامِضٌ خَفِيٌّ": الغامِضُ معناه: غيرُ واضحٍ، يُقال: "هذه المسألةُ فيها غوامِض"؛ أي: غيرُ واضحةٍ[٦]. و"خَفِيٌّ" يعني: مُسْتَتِراً غيرَ ظاهِرٍ[٧].

---

[١] انظر: "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس: (١٢/٤، ١٥)، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي، ص: ١٠٣٥، و"تاج العروس" للزبيدي: (٣٢/٨).

[٢] لسان العرب: لابن منظور: (٤٧١/١١).

[٣] المرجع السابق: (٤٧١/١١).

[٤] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٩٠.

[٥] انظر: "المصباح المنير" للفيومي، ص: ١٠٠.

[٦] انظر: "أساس البلاغة" للزمخشري: (٧١٢/١).

[٧] انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٨٦/١١).

فاتَّضَحَ من هذا التعريفِ: أنه يُشترَطُ في العِلَّة التي يُعِلُّ بها المحدِّثون شَرْطان: أوّلُهما: أن تكون العِلَّةُ خَفِيَّةً وغامِضةً. والثاني: أن تكون العِلَّةُ قادِحةً في صِحَّة الحديث.

وتعريفُ "العِلَّةِ" مُقَيَّدٌ بالغُمُوْض والْخَفَاء في اصطلاح المحدِّثين، فهي لا بُدَّ أن تكون غامضةً خَفِيَّةً؛ لأنَّ من العِلَل ما هو ظاهِرٌ أيضاً.

٣) "يَقدَح في صِحَّة الحديث": القَدْحُ: معناه: العَيْبُ والتنقيصُ، يُقال: "قَدَح فلانٌ في فلانٍ قَدْحاً"؛ أي: عابَه ونقَّصه[١].

وصِحَّةُ الحديثِ تَتحقَّق بخمسة شروطٍ، وهي: اتِّصالُ السَّنَدِ، وعدالةُ رُوَاتِه، وضَبْطُهم لِمَا رَوَوْهُ من الأحاديث عن شُيوخهم بأيِّ طريقةٍ كانت من طُرُق التَّحَمُّل، والسَّلامةُ من الشُّذُوذ، والسَّلامةُ من العِلَّة القادحة الْخَفِيَّة[٢].

فإنَّ تَحَقُّقَ هذه الشُّروطِ في حديث الآحاد يؤدِّي إلى قَبوله، واختلالَها أو اختلالَ أحدِها يؤدِّي إلى ضَعْف الحديثِ ورَدِّه.

ملاحظة:

تُفيد هذه العبارةُ "يَقدَح في صِحَّة الحديث" في تعريف العِلَّة: أنَّ الحديث الذي يُبحَث عن عِلَّتِه، الأصلُ فيه أنه من رواية الثِّقَات. وسيأتي التفصيلُ في ذلك في المبحث الآتي تحت عنوان: "مَيادِين العِلَّة".

٤) "مع أنَّ الظَّاهِر منه السَّلامَةُ"؛ يعني: أنَّ الحديث (سَنَداً ومَتْناً) قد يكون ظاهرُهما الصِّحَّة، والْخُلُوُّ من العِلَل القادِحَة الْخَفِيَّة.

كما أنَّ "العِلَّة" مُقيَّدةٌ أيضاً في اصطلاحهم بالقَدْح، فلا بُدَّ أن تكون قادِحةً؛ لأنَّ من العِلَل ما لا يَقدَح في صِحَّة الحديث؛ كالاضطراب في اسم الصَّحابي الذي روى الحديثَ، فهذا الخلافُ لا يَضُرُّ بصِحَّة الحديث.

---

[١] انظر: "المصباح المنير" للفيومي، ص : ١٠٠.

[٢] انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ٢٤٢، ٢٤٤.